

# مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

**الجلسة ٤١٢١**

المعقودة يوم الأربعاء،
٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد تشودري | (بنغلاديش) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد غاتلوف |
| | الأرجنتين | السيد كبغلي |
| | أوكرانيا | السيد يلتشنكو |
| | تونس | السيد بن مصطفى |
| | جامايكا | الآنسة دورانت |
| | الصين | السيد وانغ ينغفان |
| | فرنسا | السيد لفيت |
| | كندا | السيد دوفال |
| | مالي | السيد وان |
| | ماليزيا | السيد حسمي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير جيرمي غرينستوك |
| | ناميبيا | السيد أنجابا |
| | هولندا | السيد هامر |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد مينتون |

## جدول الأعمال

### الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو (S/2000/250)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو (S/2000/250)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا - بيساو يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دا غاما (غينيا - بيساو) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيرنان برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد برندرغاست إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو، الوثيقة S/2000/250.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيرنان برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمه.

**السيد برندرغاست** (تكلم بالانكليزية): إن التقرير المعروض عليكم، سيدي، هو التقرير الرابع للأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

وكما يذكر أعضاء المجلس، قدم السيد صمويل نانا - سينكام، ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو، إحاطة إعلامية إلى المجلس في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عن نتائج الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة وعن تقدم العملية الديمقراطية في ذلك البلد، كما وضح التحديات الهائلة التي تواجه حكومة الرئيس كومبا يالا الجديدة في فترة ما بعد الانتخابات.

ويذكر أعضاء المجلس أيضا أنه بعد أن قدم السيد نانا - سينكام إحاطته الإعلامية، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا رحب فيه بعودة الحكم الدستوري والديمقراطي إلى غينيا - بيساو، وشجع جميع الأطراف في ذلك البلد على العمل الوثيق معا بروح التسامح، تدعيما للقيم الديمقراطية، وحماية لسيادة القانون، وضمانا لحماية حقوق الإنسان. وشجع هذا البيان المؤسسات الجديدة أيضا على استحداث وتنفيذ برامج تستهدف توطيد السلام، والمصالحة الوطنية، والتنمية الاقتصادية.

ويغطي التقرير الحالي التطورات في غينيا بيساو منذ أن قدم السيد نانا - سينكام إحاطته الإعلامية. ويقدم المزيد من التفاصيل بشأن استراتيجية الحكومة للتصدي للتحديات التي تواجهها في فترة ما بعد الانتخابات. ويصف التقرير أيضا مساهمات مكتب الأمم المتحدة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان، في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون في غينيا - بيساو.

وكما يذكر أعضاء المجلس، فقد عدلت ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لكي تستجيب على نحو أفضل لواقع ما بعد الانتخابات، ووافق المجلس على ذلك في ١٠ آذار/ مارس.

وإذ أعود إلى أهم ما ورد في التقرير يسرني أن أحيطكم علما بأن الحالة العامة في غينيا - بيساو تتسم بالسلم، وأن الحالة الإنسانية قد تحسنت بشكل ملحوظ. وقد أفرج بشكل مؤقت عن عدد أكبر من المحتجزين السياسيين، وبدأت بالفعل محاكمة بعضهم، رغم القيود اللوجستية والبشرية الشديدة التي تواجه الهيئة القضائية.

ومما يؤسف له أن الحالة الاقتصادية لا تزال تثير الانزعاج. فما زالت الحكومة تفتقر إلى الموارد اللازمة لدفع مرتبات الموظفين والجنود التي لم تدفع منذ فترة طويلة.

ولا تزال الصعوبات موجودة بشأن إعادة تعريف العلاقة بين الحكومة الجديدة والمؤسسة العسكرية في فترة ما بعد الانتخابات. ومع ذلك، فمما يشجعنا أن نلاحظ استمرار المفاوضات بين الحكومة والطغمة العسكرية السابقة. ويقود هذه المفاوضات أسقف بيساو ومجموعة من الوسطاء من المجتمع المدني. ويقدم ممثل الأمين العام مساعيه الحميدة في هذا المجال، وفقا لما يتطلب منه.

ونظرا للحالة الموصوفة في التقرير، يحث الأمين العام أعضاء المجتمع المدني على تقديم المساعدة على نحو عاجل إلى برنامج الحكومة الانتقالي الذي يستغرق ١٠٠ يوم. ولهذا البرنامج أهميته الحاسمة بالنسبة لمصداقية الحكومة الجديدة وهي تواجه ضغوطا متصاعدة من المواطنين العاديين الذين يطالبون بالخدمات الأساسية في مجالات كالمياه والكهرباء.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر، باسم الأمين العام، الدول الأعضاء التي تسهم في الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وأدعو إلى استمرار تقديم الدعم لهذا الصندوق الاستئماني.

ومنذ اتمام التقرير، يبدو أنه حدثت بعض التطورات الإيجابية بشأن قضية دور العسكريين السابقين. فمن خلال وساطة السيد جوبي، وزير خارجية غامبيا، اجتمع الرئيس كومبا يالا في ٢٢ آذار/ مارس بأعضاء الطغمة العسكرية السابقة بقيادة الجنرال ماني. وبعد الاجتماع، أعلن الرئيس أن خمسة مناصب وزير دولة بدون وزارة قد قدمت لأعضاء الطغمة السابقة. وقبل العرض من ناحية المبدأ، ويجري الانتهاء من تفاصيله. واقتبس عن الجنرال ماني قوله بعد الاجتماع إنه "لم تكن هناك عقبة واحدة بين السلطات الجديدة والعسكريين".

وفي ٢٢ آذار/ مارس أيضا، افتتحت رسميا الدورة الأولى للجمعية الوطنية المنتخبة حديثا. وتستمر المناقشات إلى ٢٢ نيسان/أبريل. وسعى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية في خطابيهما الافتتاحيين إلى إعادة التأكيد على التزامهما باحترام سلطة الدولة وحقوق الإنسان.

وقبل عقد مؤتمر للمائدة المستديرة حول غينيا - بيساو، تعتزم الحكومة إجراء مشاورات مع الشركاء في التنمية حول استراتيجياتها العامة والمجالات ذات الأولوية. وسيجري هذا في يوم الثلاثاء ١١ نيسان/أبريل، في بيساو. وفي هذا المحفل، تنوي الحكومة عرض شواغلها الرئيسية، واستراتيجياتها، والإجراءات التي تعطيها الأولوية من أجل التنمية الدائمة، وستعود آثارها بالفائدة على الأغلبية من السكان.

وختاما، أود أن ألقي الضوء على نقاط ثلاث أثيرت في قسم الملاحظات الوارد في تقرير الأمين العام.

أولا، فإن النتيجة الناجحة للانتخابات التشريعية والرئاسية أنهت المؤسسات الانتقالية التي أقيمت بمقتضى اتفاق أبوجا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وثانيا، من الأمور الحاسمة أن جميع أطراف غينيا - بيساو، بما فيها الطغمة العسكرية السابقة، تقبل قبولا تاما هذا الواقع الديمقراطي الجديد، وتعمل مع الحكومة على حل المشاكل المنتظرة بروح مفعمة بالوطنية والمصالحة الوطنية.

وأخيرا، أود أن أذكر من جديد أنه لولا الجهود المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء، لما أمكن على الإطلاق المضي في طريق الانتقال إلى الديمقراطية في غينيا - بيساو. ومما يثلج الصدر أن هذا الجهد المشترك قد أسفر عن نتائج ملموسة. وقد يكون هذا مثلا على ما يمكن للمجتمع الدولي أن يحققه بأقل قدر من الموارد، إذا توفر له التعاون الكامل من جانب الأطراف الوطنية. ومع ذلك، فالمهمة لم تكتمل بعد، ولا محل للرضا عن الذات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية وعلى تقديم تقرير الأمين العام.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

**السيد مينتون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برندرغاست على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها في وقت بالغ الأهمية من تطور المؤسسات الديمقراطية في غينيا - بيساو. ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة وبصدور آخر تقرير للأمين العام عن غينيا - بيساو. فهما يسلطان الضوء على حالة أدى فيها تدخل الأمم المتحدة والتدخل الدولي إلى التأثير في حسم الصراع واستعادة النظام.

أثناء معظم الجلسات التي عقدت في هذه القاعة، دأب المجلس على التركيز على الحالات التي تهدد القانون والنظام والحالات التي لا تزال فيها آفاق السلام مظلمة فعلا. ومن حُسن الحظ أنه، في حالة غينيا - بيساو، تمت استعادة السلام، وأجريت انتخابات حرة ونزيهة، كما تبذل الجهود، بمساعدة الأمم المتحدة لتعزيز المصالحة الوطنية والنهوض بمناخ مؤات للتنمية الاقتصادية. وهذه التطورات الإيجابية تستحق اهتمامنا وتقديرنا بصورة خاصة.

وتشيد حكومة الولايات المتحدة بشعب غينيا - بيساو على التزامه بالسلام وبالجهود التي يبذلها بيد واحدة لبناء مجتمع أقوى. كذلك تشيد حكومتي بعمل موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، تحت القيادة القديرة ذات البصيرة الثاقبة لممثل الأمين العام. السيد صموئيل نانا سنكام، على ما يبذلونه من جهود لتعزيز القيم الديمقراطية، والنهوض بحكم القانون وتشجيع حماية حقوق الإنسان في غينيا - بيساو. وبعثة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو وهي بمثابة مثال طيب على الدور الحاسم الأهمية الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في حسم الصراع وبناء المؤسسات بعد الصراع.

وبطبيعة الحال لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي الاضطلاع به. ومع النتائج الناجحة التي أسفرت عنها الانتخابات الرئاسية في ١٦ كانون الثاني/ يناير، فإن الحكومة الجديدة للرئيس يالا ورئيس الوزراء كيتانو نشاما يمكن أن تبدأ الآن في تطوير وتنفيذ البرامج الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية والنهوض بالنمو الاقتصادي. ولن تكون هذه المهام سهلة، كما قلت؛ فهناك تحديات عديدة ستظل قائمة في المستقبل. ونود أن نؤكد بصورة خاصة على أنه سيتعين على أعضاء المجلس والأمم المتحدة تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو من أجل إعادة تحديد دور الجيش في البلد بما يتماشى وحكم القانون والديمقراطية. والولايات المتحدة بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو تقف على أهبة الاستعداد لتقديم كل ما تستطيعه من مساعدة في هذا الصدد.

وكمسألة تتعلق بالسياسة العامة وتمشيا مع متطلباتنا التشريعية المحلية، فقد علقنا المساعدة الثنائية المباشرة إلى حكومة غينيا - بيساو وقت وقوع الانقلاب في أيار/مايو ١٩٩٩. ولكن في أعقاب الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الثاني/يناير، في ذلك البلد، والتي نرى أنها جرت بطريقة حرة ونزيهة وشفافة، فإننا نقوم الآن باستعراض السبل التي نبدأ بها مجددا ببذل جهودنا في مجال المساعدة الثنائية. ويحدونا الأمل أن نتمكن من توفير الدعم للنهوض بالتجارة والاستثمار حالما تتم إزالة العوائق القانونية المتبقية، والمساعدة في برامج إزالة الألغام أيضا.

إننا نرى أن استجابة المجتمع الدولي ستكون سلبية جدا إذا عادت غينيا - بيساو إلى الحكم العسكري تحت أي غطاء. فغينيا - بيساو بدأت لتوها تتعافى من الصراع الأهلي. وهي تحتاج إلى السلام وإعادة التعمير

والتنمية. ولا شيء يمكن أن يؤخر ذلك أكثر من تجدد التدخل العسكري في شؤون الحكم، ونحن لا نتوقع أن نرى ذلك.

إن شعب غينيا - بيساو يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي ويستحقه. وبفضل التشجيع والتدخل الدوليين، اتخذت غينيا - بيساو أولى الخطوات الحاسمة صوب إعادة إنشاء مجتمع يستند إلى المصالحة الوطنية والقيم الديمقراطية. ويجب علينا أن نواصل دعم هذه الجهود.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه الأمين العام مؤخرا بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة أخرى، حتى آذار/ مارس سنة ٢٠٠١. ففي منطقة دون إقليمية هشة تعج بالعديد من التحديات والأزمات المتشابكة، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في مساعدة غينيا - بيساو حكومة وشعبا على مواصلة بناء أساس قوي للسلام.

**السيد وان** (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس، والسيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية التكميلية. ونزولا عند رغبة الرئيس، سأتوخى الإيجاز.

أود أن أشير أولا إلى أن عقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في غينيا - بيساو مثل مرحلة مهمة في ترسيخ الديمقراطية في البلد. وكما يورد تقرير الأمين العام يقف البلد، مع الانتهاء من العملية الديمقراطية، عند مفترق طرق حاسم في تاريخه، وقد امتلأ نشاطا بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، إلا أنه يعي التحديات العديدة التي لا تزال تنتظره.

فالحاجة إلى تلبية الحاجة الشعبية للتغيير قوية جدا، كما دلل على ذلك النصر الانتخابي الساحق الذي حققه الرئيس كومبا يالا، الذي نال ٧٢ في المائة من الأصوات، وهذه تحدد أولويات ما بعد الانتخابات بالنسبة للسلطات في غينيا - بيساو على المديين القصير والمتوسط. وينبغي أن تعزز أيضا روح المصالحة في صفوف الشعب، وتوطيد حكم القانون، وضمان الإدارة الجيدة للشؤون العامة فضلا عن احترام حقوق الإنسان.

ولقد سررنا بالتدابير الإيجابية التي أشار إليها السيد برندرغاست. وفي الوقت نفسه، يجب على السلطات الجديدة في غينيا - بيساو أن تواصل تحسين العلاقات مع الدول المجاورة والتعاون مع المجتمع الدولي بأسره.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت حتى الآن فإن الحالة في البلاد لا تزال هشة، ولهذا فإننا نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يرسل إشارة قوية إلى الطبقة السياسية في غينيا - بيساو، وإلى جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في ذلك البلد، وهي إشارة تُصِر على العودة إلى الحياة الطبيعية والتأكيد على انتهاء الفترة الانتقالية التي أنشئت بموجب اتفاق أبوجا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وبالمثل، فإننا نرى أن ثمة حاجة ملحة لتعبئة المجتمع الدولي، وتوفير المساعدة لإعادة بناء الاقتصاد وتوطيد السلم الدائم في غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، نتطلع باهتمام إلى مؤتمر المانحين الذي سينعقد في نيويورك في أيار/ مايو من هذا العام.

ومشروع البيان الرئاسي الذي قدم إلى المجلس للنظر فيه والذي سيعتمد في أعقاب هذه الجلسة، قد يُنظر إليه بالتحديد من هذا المنظور الثنائي.

وأود أن أشير إلى الالتزام الراسخ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمواصلة بذل جهودها من أجل توطيد الحالة في سيراليون وكذلك تثبيت الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية برمتها. ولقد جعل الرئيس كوناري ذلك أولوية من أولوياته أثناء فترة شغله لمنصب رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ودلل على تصميم وحزم، كما أشار إلى ذلك يوم أمس السيد مييه بطريقة تميزت بحسن التوقيت الشديد.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أيضا أن أشيد بممثل الأمين العام السيد نانا سنكام وبالعاملين في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وبكامل أفراد فريق الأمم المتحدة على جهودهم المتفانية بالنيابة عن غينيا - بيساو.

**السيد وانغ ينغفان** (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتوجه بالشكر إلى الأمين العام على التقرير الذي قدمه إلينا. ونتوجه بالشكر أيضا إلى وكيل الأمين العام، السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الإضافية.

في الفترة الأخيرة ظلت الحالة في غينيا - بيساو مستقرة، وتحسنت بصورة أكبر علاقات غينيا - بيساو مع البلدان المجاورة. وتحسنت أيضا الحالة الإنسانية الحالية في غينيا - بيساو. وإننا نشعر بالارتياح إزاء التطورات في غينيا - بيساو. ومنذ أن تسلمت الحكومة الجديدة مهامها، التزمت بالإصلاح واعتمدت تدابير إيجابية في هذا الصدد. وإننا نُعرب عن تقديرنا لذلك كله.

ونوافق على الملاحظة التي وردت في تقرير الأمين العام وهي أن غينيا - بيساو تقف الآن عند مفترق طرق. ونحن نشجع حكومة غينيا - بيساو على مواصلة جهودها لتعزيز المصالحة الوطنية، وتوطيد الحكم الدستوري والبدء بإعادة التعمير في موعد مبكر ليتسنى الحفاظ على السلام والاستقرار في ذلك البلد.

وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الاهتمام بغينيا - بيساو وبعملية السلام بوجه خاص ودعمها. وفي هذا الشأن، نود أن نشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية للجهود الهائلة التي ما زالتا تبذلانها منذ وقت طويل. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نانا - سينكام ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو للدور الإيجابي الذي ما زالا يؤديانه في عملية السلام في غينيا - بيساو. ونأمل أيضا أن يواصلا في السنوات المقبلة العمل دون كلل من أجل السلام والتنمية في غينيا - بيساو.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أقول إننا نوافق على البيان الرئاسي الذي سيعتمد فيما بعد.

**السيد حسمي** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على عقد هذا الاجتماع الرسمي اليوم لمناقشة تقرير الأمين العام الأخير المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٠ عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. ونود أيضا أن نشكر السير كيران برندرغاست على عرضه تقرير الأمين العام وتحديث معلوماتنا عن الحالة.

لقد أوضح التقرير أن شعب غينيا - بيساو يرغب في السلام رغبة قوية ويود أن يترك الأحداث التي ألحقت كثيرا من الجراح به نتيجة النزاع الداخلي وراء ظهره. ونرحب بكون عملية التطبيع والانتقال إلى الديمقراطية يجري القيام بها بشكل جدي في أعقاب الإجراء الناجح للانتخابات التشريعية والرئاسية في ذلك البلد والإكمال الناجح لتلك الانتخابات وإقامة حكومة جديدة بعد ذلك يبشران ببدء فصل جديد في تاريخ شعب غينيا - بيساو، فصل مليء بالوعد بمستقبل سياسي ديمقراطي سلمي. كما أنهما ينهيان الحكومة الانتقالية المنشأة وفقا لاتفاق أبوجا للسلام المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وفي هذا الشأن، نود أن نهنئ الرئيس كومبا يالا بمهمته المثيرة ونتمنى له كل نجاح بينما تكمل غينيا - بيساو عملية العودة إلى الحكم المدني. إننا نؤازر الرئيس في عزمه على مكافحة الفساد وبناء مجتمع أكثر عدالة وديمقراطية. وتحديد الحكومة في وقت مبكر لأولويات ما بعد الانتخابات على المديين القصير والمتوسط يبعث فينا السرور البالغ.

لكننا نلاحظ أن غينيا - بيساو، بينما تتحرك قدما بعمليتها لإرساء الديمقراطية، فإن السلطات العسكرية لا تزال تحتل موقعا بارزا. وبالتالي نحث الزمرة العسكرية السابقة بشدة على الوفاء بتعهدها السابق بالسعي إلى البقاء خارج إطار السياسة وبتقديم ولائها للرئيس المنتخب حديثا. ويسرنا أن نسمع بشأن النتيجة الإيجابية للمفاوضات بين الحكومة والزمرة العسكرية السابقة لإعادة تحديد دور السلطات العسكرية وفقا لحكم القانون والديمقراطية. ونحيي وزير خارجية غامبيا على الدور الجدير بالثناء الذي لا يزال يقوم به في هذا الشأن. ومن المهم من أجل الانتقال السلس إلى الديمقراطية في غينيا - بيساو، أن تدعم السلطات العسكرية تفوق سيادة المؤسسات المدنية وحكم القانون وأن تقتصر دورها على الدفاع الوطني.

وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق بشأن توزيع الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع، الأمر الذي ليس

من شأنه سوى زيادة تعقيد الحالة الأمنية. لذلك، يرحب وفدي بالجهود المبذولة لوضع مجموعة من الحوافز لتشجيع المدنيين على إعادة أسلحتهم بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة، وبالدعم النشط من جانب برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وبالإضافة إلى هذا يجب أن نبرز أهمية بعثة البنك الدولي إلى البلد المقترحة في أوائل الشهر المقبل، في محاولة للنهوض بتسريح الأفراد العسكريين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وعلاوة على ذلك، يسرنا أن نلاحظ التحسين في حالة حقوق الإنسان، وأيضا الحالة الإنسانية الشاملة في البلد، والدور الذي لا يزال يؤديه المكتب في العملية. إن التحسين المستمر للعلاقات بين غينيا - بيساو وجيرانها سيظل يساعد على تيسير العودة السلسة المبكرة للاجئين إلى البلد. ونحن نرحب بهذا.

إن غينيا - بيساو تتطلب اهتمامنا ومساعدتنا المستمرين أثناء تقدمها صوب توطيد السلام والاستقرار في البلد. وماليزيا تشارك الدول الأخرى في دعوة المجتمع الدولي إلى دعم البرنامج الانتقالي للحكومة الذي مدته ثلاثة أشهر، في انتظار تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة جديد. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن قدرة المنظمة على الوفاء بدورها الوسيط الحاسم في غينيا بيساو تعتمد إلى حد كبير على دعم المجتمع الدولي الإضافي والمستمر.

في الختام، تثني ماليزيا على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أيضا لدورها الهام في تيسير العملية الانتقالية. كما نثني على الدول الأعضاء بالمنظمة، لا سيما فرنسا وهولندا وقبرص، لمساهمتها في الصندوق الاستئماني المنشأ دعما لأنشطة المكتب. ونود أن نشارك الآخرين أيضا في الثناء على ممثل الأمين العام، السيد نانا - سينكام، وعلى مكتب الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة الوطني في بيساو لجهودهم حتى الآن ولنجاحهم المستمر في مساعدة غينيا - بيساو في جهودها لبناء السلام.

**الآنسة دورانت** (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقدكم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة عن غينيا - بيساو، ونود أن نشكر السير كيران برندرغاست لتحديث معلوماتنا عن الحالة الراهنة في ذلك البلد. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2000/250.

إن الأحداث التي وقعت في غينيا - بيساو خلال الشهر الماضي هي في الحقيقة دليل على أن الأمم المتحدة، بالتعاون التام من جانب العناصر الوطنية الفاعلة، وبدعم مستدام من المجتمع الدولي، يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في جهد أي بلد للانتقال من حالة نزاع أهلي إلى حالة سلام. وفي هذا الشأن، يعرب وفد بلدي عن ثنائه للمنجزات الرائعة التي حققها مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو. ونعرب عن التهانئ أيضا للرئيس كومبا يالا، ونتمنى له ولحكومته كل نجاح.

إن بوسع الأمم المتحدة أن تفخر بأن خطواتها النشطة، التي تقوم بها لاستعادة الحكم الدستوري في غينيا - بيساو، بما في ذلك التمديد الذي تقرر مؤخرا لولاية المكتب لمدة عام، تعني أن هذه المنظمة مهيأة لبدء مرحلة جديدة في دورها السياسي في غينيا - بيساو. ومع الدور المنقح لمكتب الدعم، جرى التركيز إلى حد كبير على تيسير بناء السلام. وبالمثل، فإننا نود أن نعترف بالإسهام الهام الذي قدمته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لما قامت به من دور رئيسي في استعادة السلام والأمن في شتى أنحاء غينيا - بيساو، لا سيما في التنفيذ الناجح لاتفاق أبوجا.

ونحن نشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن التحية لشعب غينيا - بيساو، الذي أظهر النضج السياسي اللازم لنجاح انتخابات حرة نزيهة شفافة، ودلل بوضوح على رغبة في السلام. وقد سرنا أن نسمع من السير كيران عن الاتفاق مؤخرا بين الحكومة والزمرة العسكرية السابقة، ونود أن نعرب عن تقدير وفدنا لوزير خارجية غامبيا لوساطته.

إننا متفقون على أن غينيا - بيساو تقف بوضوح عند مفترق طرق حيوي. وإذا كان التقدم المحرز يستحق الثناء، فيجب أن توجه الجهود الآن إلى التحديات العديدة التي تكمن مستقبلا. وتقرير الأمين العام يحدد العديد من هذه التحديات، بما فيها ترسيخ ديمقراطية غينيا - بيساو الحديثة، وإعادة إحياء مؤسسات الدولة، وتسريح الأفراد العسكريين وإعادة إدماج المسرحين والمتقاعدين، وعودة اللاجئين وإعادة إطلاق الاقتصاد. وهذه ستتطلب شراكات بناءة، ومضافرة جهود العناصر الفاعلة من الوطن ومن الدول المجاورة. وجامايكا تتشاطر

الرأي بأنه يجب على مجلس الأمن أن يواصل القيام بدور في عملية بناء السلام بعد الصراع في غينيا - بيساو بتقديم تأييده السياسي. ومشروع البيان الرئاسي، الذي سنعتمده فيما بعد، والذي يؤيده وفدي تأييدا تاما، يبعث برسالة قوية إلى حكومة غينيا - بيساو الجديدة وهي تثبت دورها الدستوري الجديد، في الوقت الذي تنهي فيه المؤسسات الانتقالية المترتبة على اتفاق أبوجا وبروتوكوله الإضافي، وسائر الاتفاقات ذات الصلة، التي اكتملت الآن.

وعلى المجتمع الدولي أيضا الاضطلاع بدور في تعبئة الدعم المالي اللازم لتنمية هياكل الدولة في غينيا - بيساو. ويوضح تقرير الأمين العام الحاجة إلى الإسراع بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث أن أهمها يتمثل في استئصال الفقر. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الالتزام بأهداف السلم والأمن يجب أن تضاهيه خطط لتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ومن ثم نشجع تعاون منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على استهداف القطاعات ذات الأولوية، مثل الصحة، والتعليم، والزراعة، ونتطلع قدما إلى نتائج المائدة المستديرة المقبلة.

ختاما، يود وفدي أن يشيد بممثل الأمين العام، السيد نانا - سنكام، وبموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو على عملهم الشاق والتزامهم المتفاني بكفالة السلم والاستقرار في غينيا - بيساو.

**السيد لفيت** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى زملائي في الإعراب عن الشكر للأمانة العامة، وللسيد برندرغاست بصفة خاصة، على عرض تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو.

تعرب فرنسا عن تقديرها للأنشطة الحثيثة التي يضطلع بها في ذلك البلد ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو، السيد نانا - سنكام، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. ونحن نرى أن وجود الأمم المتحدة في البلد منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩ قد مكنه من التحول من دولة حرب إلى دولة سلام ومن إعادة إنشاء النظام الدستوري تدريجيا. والمواقف الشجاعة للسيد نانا - سنكام، فضلا عن صلاته الوثيقة مع السلطات والهيئة القضائية، أدت إلى زيادة الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وكما لاحظ السيد برندرغاست على نحو صائب، هذا مثال ممتاز على الدور الأساسي للأمم المتحدة.

وترحب فرنسا بنجاح إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية مؤخرا في غينيا - بيساو. والأهداف الأولى التي حددها الرئيس كومبا يالا تشير إلى الاتجاه الصحيح وتستحق دعم المجتمع الدولي. ونحن نرى أن اهتمام الرئيس باستشارة المجتمع المدني على أساس منتظم فيما يتعلق بمختلف البرامج التي نفذت يدل على توجه صحيح أيضا. وبالطبع ستشارك فرنسا بطريقة بناءة وإيجابية في المائدة المستديرة التي سينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبالنظر إلى النجاح في إجراء الانتخابات، نعتبر أن من المهم أن تتوافر للسلطة المدنية جميع السلطات اللازمة لقيامها بعملها. ونحن نعتقد أن الاحترام الكامل لاتفاق أبوجا المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والذي تم التفاوض بشأنه تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيتطلب حل الحكومة العسكرية. إن العودة إلى الحالة الطبيعية الدستورية الكاملة تمثل أولوية حقيقية. ويجب أن تطيع القوات المسلحة بوضوح تام أوامر السلطة المدنية.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشيد بالدور الإيجابي جدا الذي تضطلع به غامبيا، لا سيما دور وزير الخارجية جوبي. ونأمل أن ينفذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في يوم ٢٢ آذار/ مارس. ونحن ندعم جميع المبادرات الرامية إلى التشجيع على تسريح العسكريين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، ونتطلع، شأننا شأن غيرنا، إلى الاطلاع على نتائج بعثة البنك الدولي المقرر إرسالها في أوائل شهر نيسان/أبريل.

إن فرنسا تشجع السيد نانا - سنكام، ممثل الأمين العام، على مواصلة مشاوراته مع بلدان المنطقة بغية تسوية المسائل الأمنية الحدودية. كذلك فإن اعتماد تدابير بناء الثقة التي اقترحها الرئيس كوناري رئيس مالي، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يبدو لنا أمرا ملائما أيضا.

إن ضياع السلام في غينيا - بيساو هدد السلم والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وقد أحرز تقدم لا شك فيه، إلا أن المعلومات التي يتضمنها تقرير

الأمين العام، والتي تشير إلى استمرار تداول كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة في المجتمعات المدنية، تمثل مصدرا حقيقيا لقلق وفدي. وأنا أشارك السفير حسمي ما قاله في بيانه من التشديد على أهمية التنفيذ النشط لبرنامج استعادة الأسلحة. وهذا أمر هام لمستقبل غينيا - بيساو ولاستقرار المنطقة بأسرها.

**السيد دوفال** (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو سنة أخرى. ونشكر السيد برندرغاست على إحاطته، ونشاركه الرأي بأن المكتب يمكنه أن يبني على النجاح الذي شهدته العملية الديمقراطية مؤخرا وعلى تشكيل حكومة عريضة القاعدة لمساعدة المجتمع المدني والحكومة على توطيد السلام في البلد.

ونشيد بوجه خاص بدعم العسكريين في غينيا - بيساو لعمليات إرساء السلام والديمقراطية والتزامهم بتحويل القوات المسلحة إلى جيش يتسم بروح الاحتراف بقدر أكبر ويخضع للسلطات المدنية. وتأكيد قادة الجيش مجددا التزامهم بسيادة دستور البلد، وعدم تدخلهم في الانتخابات التي انتهت مؤخرا، أمران يدلان على وجود احترام مشجع للحكم المدني. ونحن نشجع أعضاء المجلس والمنظمات الإقليمية ذات الصلة على مواصلة المشاركة في كفالة تخلي السلطة العسكرية الانتقالية فعلا عن جميع سلطاتها للحكومة المدنية المنتخبة.

إن العلاقات بين غينيا - بيساو والدول المجاورة لها ما فتئت تتحسن، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى العمل الممتاز الذي يضطلع به ممثل الأمين العام، صامويل نانا - سنكام، وألفا عمر كوناري، رئيس مالي والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللذان أشرفا على إنشاء آلية رصد مشتركة على طول حدود غينيا - بيساو مع السنغال وغينيا، فضلا عن تدابير أخرى لبناء الثقة.

لقد تشجعنا بالأنباء الواردة من الجماعات المدنية في غينيا - بيساو بأن حالة حقوق الإنسان قد تحسنت بدرجة كبيرة وبقرار الحكومة إطلاق سراح عدد من الأشخاص الذين احتجزوا عقب انقلاب أيار/مايو ١٩٩٩. إلا أن زهاء ٥٠ شخصا لا يزالون رهن الاحتجاز، في ظروف يصفها الأمين العام بأنها مؤسفة. ونلاحظ أيضا المساعدة التقنية التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة في مجال تعزيز القدرة القضائية المحلية، مما ساعد بالفعل على التعجيل بالمحاكمات بطريقة عادلة وشفافة.

أخيرا، تشجعنا بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لتعزيز حقوق المرأة بإجراء المناقشات مع النساء من أعضاء البرلمان المحلي وبالتزام الحكومة بإنشاء معهد للمرأة والطفل.

**السيد بن مصطفى** (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المكرسة للحالة في غينيا - بيساو. وأود أيضا أن أشكر السيد برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على عرضه تقرير الأمين العام عن التطورات في ذلك البلد.

ويلاحظ الوفد التونسي مع الارتياح العودة التدريجية للنظام الدستوري والديمقراطي إلى غينيا - بيساو بعد إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة الجديدة لتعزيز الديمقراطية الوليدة والنهوض بالمصالحة الوطنية، عن طريق إشراك القواعد الشعبية في عملية صنع القرار وفي كفالة إدارة جيدة للشؤون العامة، والاندماج من جديد في دينامية التنمية دون الإقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومن الواضح أن عودة غينيا - بيساو إلى الحالة الطبيعية الدائمة تتطلب جهودا واسعة، وطنية ودون إقليمية ودولية. وبالطبع تقع المسؤولية على عاتق أبناء غينيا - بيساو أنفسهم عن أن يضطلعوا بهذه المهمة، وذلك بمعالجة إعادة التعمير الاقتصادي لبلدهم، مع كفالة تعزيز المصالحة الوطنية على أساس يومي، بغية استتباب الاستقرار بشكل مستدام.

إن المجلس، بتمديده ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة ابتداء من ٣١ آذار/مارس، إنما أكد من جديد عزمه على الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو. والعمل الدولي الذي نقل ذلك البلد من حالة الحرب إلى حالة السلم يمثل بالنسبة لنا مصدر فخر. وتعاون كل الأطراف في غينيا - بيساو بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة

بالبرتغالية والأمم المتحدة، يثبت أن تعبئة كل المجتمع الدولي للعمل من أجل السلام توفر دائما أساسا للشعور بالأمل.

والنتيجة المرضية للصراع في غينيا - بيساو ينبغي أن تشجع الأطراف المتخاصمة في مناطق أخرى يسود فيها التوتر والصراع على التفكير في هذا المثل لاختيار السلام بعزيمة قوية.

ويعرب الوفد التونسي عن تأييده للبيان الذي ستدلون به، سيدي الرئيس، بالنيابة عن المجلس، والذي يعبر عن تأييدنا التام للمصالحة الوطنية ومتطلباتها، وكذلك لاستمرار الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في بناء السلام في غينيا - بيساو.

**السيد هامر** (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام على عرضه للتقرير وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها. ويبدو التقرير بصفة عامة إيجابيا للغاية، على الرغم من أننا نأخذ في الحسبان الشواغل التي أعرب عنها السير كيران بشأن الحالة الاقتصادية المقلقة في غينيا - بيساو.

وكما يذكر الأمين العام في الفقرة ٢٣ من تقريره، تقدم غينيا - بيساو مثالا إيجابيا لحالة نجحت فيها المنطقة والمجتمع الدولي والأمم المتحدة معا في تشجيع التوصل إلى حل سلمي بوسائل بسيطة نسبيا. ويجب علينا أن نبقي الموضوع في جدول الأعمال لمساعدة غينيا - بيساو على توطيد السلم والديمقراطية والاستيثاق من أن العناصر المعتدلة ستواصل السيادة على الموقف.

وقد اكتملت الآن العودة إلى النظام الدستوري والديمقراطي، ومن المهم الآن للهياكل خارج الدستور، التي كان لها دور تضطلع به بموجب اتفاق أبوجا والاتفاقات ذات الصلة، أن تخلي مكانها للمؤسسات الدستورية التي أنشئت حديثا.

وفي هذا الصدد لا تنفك الطغمة العسكرية تشكل مصدر قلق رئيسيا لنا. ويجب أن تبلغ هذه الطغمة بصورة قاطعة بأن دورها مع تنصيب الحكومة الجديدة يكون قد انتهى، ويجب أن يصبح الجيش الآن لا سياسيا. ولن يتحمل المجتمع الدولي أي عودة للطغمة العسكرية في أي شكل إلى الساحة السياسية في غينيا - بيساو.

ومن مصادر القلق الأخرى المتبقية السرعة البطيئة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويجب على حكومة غينيا - بيساو أن تعالج هذا الموضوع على سبيل الأولوية. ونشجع البنك الدولي أيضا على الإسراع بجهوده في هذا الصدد. وهولندا بصفتها عضوا في فريق الأصدقاء، ستواصل دعمها لصندوق تبرعات الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وهي مستعدة من حيث المبدأ لأن تقدم مساهمة إضافية بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ غيلدر هولندي.

وأخيرا، يسعد وفدي أن يؤيد البيان الذي ستدلون به، سيدي الرئيس، ونتقدم بالشكر إلى وفد مالي، الذي يتولى حاليا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الجهود التي بذلها في إعداد هذه البيانات.

**السيد يلتشنكو** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر السير كيران برندرغاست على تقريره، الذي يوفر أساسا قويا للشعور بالأمل في أن الجهود المتضافرة لشعب غينيا - بيساو والمجتمع الدولي لم تذهب سدى.

إننا جميعا نتذكر وقت الشدة الذي مر على غينيا - بيساو، عندما كان البلد يعاني من التوترات السياسية التي أشعلت حربا أهلية وحشية. وكانت الأمم المتحدة هناك في ذلك الوقت مستعدة لمساعدة البلد على تهيئة بيئة تفضي إلى استعادة السلام والمصالحة الوطنية ومبادئ الديمقراطية. وقد تم حل الخلاف السياسي في البلد، ويجب أن ينسب الفضل إلى جهود شعب غينيا - بيساو، وإلى إبداء الأطراف المعنية لإرادتها السياسية، وإلى البلدان المجاورة، وإلى الدعم الذي قدمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وإلى العمل الممتاز الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

والتطورات الأخيرة في ذلك البلد تدل بوضوح على توفر الإرادة القوية والقدرة لدى شعب غينيا - بيساو على التصويت تأييدا للتغيير وانتهاج طريق الديمقراطية والمصالحة الوطنية والوحدة.

ونحن في غاية السعادة لأن الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الموقعة على اتفاق أبوجا وغيره من الاتفاقات ذات الصلة تترجم إلى خطوات مجدية تجاه استعادة الحكم الديمقراطي والنظام الدستوري.

وبعد انتهاء الفترة الانتقالية ستواجه الحكومة الجديدة في غينيا - بيساو تحديات جديدة وملحة في مختلف المجالات، تشمل تعزيز الديمقراطية، وتشجيع تسريح العسكريين وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني، وتعزيز آلية قضائية عادلة للذين احتجزوا عقب أحداث أيار/ مايو ١٩٩٩، وتنشيط الاقتصاد. وينبغي لتهيئة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا أن تظل من المهام ذات الأولوية للحكومة الدستورية الفتية.

ليس هناك وقت يماثل الوقت الحالي لأن يمد المجتمع الدولي يد المساعدة إلى شعب غينيا - بيساو. وتمثل موافقة مجلس الأمن على تعديل وتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة، ابتداء من ٣١ آذار/ مارس، خطوة صائبة وأساسية في هذا الاتجاه. ولكن الدعم السياسي وحده لا يمكن أن يكفي؛ والدعم المالي ضروري أيضا بغية التركيز على الاحتياجات الرئيسية للبلد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الصدد يجب على المانحين الدوليين أن يلعبوا دورا حاسما.

ويحدونا أمل خالص في أن تكون حالة غينيا - بيساو نموذجا حيا لنجاح الجهود الموحدة لشعب ذلك البلد والمجتمع الدولي في أحسن أحواله، وأن تحتذي به البلدان الأفريقية الأخرى التي لا يزال يتعين عليها أن تتغلب على المصاعب السياسية والأمنية.

**السيد كبغلي** (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة في شكل إحاطة مفتوحة، مما يعزز شفافية عمل مجلس الأمن. وهذا يمكن كل أعضاء الأمم المتحدة من الحصول على المعلومات المقدمة لنا.

لقد اطلعنا بعناية على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ آذار/مارس عن التطورات في غينيا - بيساو، ونود أن نشكر السيد برندرغاست على عرضه المفيد.

وإجراء الجولة الثانية من الانتخابات، المعقودة في كانون الثاني/يناير، وتنصيب الرئيس الدستوري الجديد لغينيا - بيساو، السيد كومبا يالا، قد اختتم المرحلة الانتقالية في البلد، كما ينص على ذلك اتفاق أبوجا.

واليوم يمكننا أن نقول إن هذه المرحلة الانتقالية كانت ناجحة. ويظهر من تقرير الأمين العام ومما سمعناه من السيد برندرغاست، أن الحالة العامة تحسنت في غينيا - بيساو. وقد أعيد حكم القانون إلى البلد؛ والعلاقات مع البلدان المجاورة تتطور بشكل إيجابي؛ وتحسنت الحالة الإنسانية، مع عودة عدد كبير من اللاجئين إلى البلد والكثير من الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم.

وقد أمكن ذلك بفضل الجهود التي بذلها أشخاص عديدون، وفي مقدمتهم أبناء غينيا - بيساو أنفسهم. ولكننا نود أيضا أن نخص بالذكر ممثل الأمين العام، السيد صموئيل نانا - سينكام، وموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

ولقد قلنا سابقا إنه على الرغم من انتهاء المرحلة الانتقالية، فإن المهام التي ما زال على الحكومة الجديدة أن تضطلع بها هي مهام شاقة. وحسبما يشير إليه تقرير الأمين العام، لا بد من إقامة علاقات جديدة بين الحكومة المدنية والقوات المسلحة التي يجب أن تحترم السلطة المدنية؛ ومشكلة الأسلحة الصغيرة يجب التصدي لها؛ والنظام القضائي بحاجة إلى تحسين؛ والاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية يجب تلبيتها.

والتصدي لهذه التحديات بنجاح سيكون اختبارا لأنشطة الأمم المتحدة في بناء السلام. وعلى مكتب الأمين العام لدعم بناء السلام الذي جرى تمديد ولايته المنقحة سنة اعتبارا من ٣١ آذار/مارس، أن يضطلع بدور رئيسي في دعم الحكومة الجديدة في غينيا - بيساو. ونحن نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لهذه المهام. ونتعهد بتقديم دعمنا لها هنا في مجلس الأمن.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد مالي.

**السيد إنجابا** (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تود ناميبيا أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن غينيا بيساو. ونتقدم أيضا بالشكر إلى السيد برندرغاست على ما وافانا به من مستجدات.

إن الحالة في غينيا - بيساو كانت تحتل مكانة عالية في جدول أعمال الأمم المتحدة خلال العام الماضي، وستظل تحظى باهتمام المجتمع الدولي إلى أن يتمكن شعب ذلك البلد من تعزيز الديمقراطية التي ينعم بها. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ شعب غينيا - بيساو. ونحن نشيد به على الجهود التي يبذلها من أجل إحلال السلام وحكم القانون في بلاده. وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بنجاح وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة يدلان دلالة واضحة على التزامه بجعل بلده بلدا ديمقراطيا.

ونحث حكومة الرئيس كومبا يالا الجديدة على الشروع في تنفيذ برنامج نشط بغية تعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية وترسيخ القيم الديمقراطية وحكم القانون والحكم الصالح في غينيا - بيساو. وهذه أمور هامة تحقق الازدهار لشعب غينيا - بيساو وتحسن نوعية حياته بدعم كامل من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نشيد إشادة خاصة بممثل الأمين العام وبالرجال والنساء العاملين في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها لمساعدة شعب غينيا - بيساو. ونتوجه بالشكر الخاص أيضا إلى الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على ما تضطلع به من دور مساعد وهام في عملية إحلال السلام في غينيا بيساو. ونطالب المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم لعملية إعادة الإعمار في ذلك البلد.

وما تحتاج إليه غينيا - بيساو هو قوة للدفاع يعتمد عليها وتخضع للمساءلة أمام المؤسسات الديمقراطية. وعملية التجنيد في القوة يجب أن تأخذ على سبيل الأولوية أفرادا لا يتضمن سجلهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو انخراطا نشطا في الأمور السياسية. والأفراد غير الصالحين للخدمة في القوة يجب مساعدتهم على استغلال مهاراتهم في الحياة المدنية.

ونعرب عن قلقنا إزاء تدفق الأسلحة الصغيرة إلى البلاد، ونود أن نعلن تأييدنا للنقطة التي أبرزها السفير حسمي في هذا الصدد.

أخيرا، نتمنى للرئيس كومبا يالا ولشعب غينيا - بيساو كل النجاح.

**السير جيرمي غرينستوك** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشاطر المتكلمين السابقين ما أعربوا عنه من شكر ومديح في بياناتهم هذا الصباح، وأشاطرهم أيضا التفاؤل بما شهدنا من نجاح نسبي للأمم المتحدة في غينيا - بيساو.

وأريد أن أذكر بسرعة مجرد نقطتين. النقطة الأولى هي أنه يجب أن نتأكد، بخصوص هذه المسألة، من استتباب الوضع في مرحلة ما بعد الصراع. وأعتقد أن هذه فرصة لنا للتركيز على ما سيحدث بعدما تصدينا لأسوأ الأمور بمساعدة الأمم المتحدة والعمل الممتاز الذي يقوم به السيد نانا - سينكام، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. ويتضمن ذلك، مثلما قال البعض هذا الصباح، التركيز على الشرطة والقوات المسلحة بصفة خاصة.

بيد أن هناك جانبا آخر هو الجانب الإقليمي. فكثيرا ما شهدنا في أفريقيا إحراز تقدم في نقطة معينة ثم انحسار هذا التقدم بفعل أحداث من المنطقة أو من خارجها. وتدفق الأسلحة الصغيرة مثال على ذلك، بيد أن السياسات الإقليمية يمكنها أن تسبب الضرر أيضا. وقد يتعين علينا أن نراقب ذلك بعناية كبيرة في سيراليون، على سبيل المثال. ولكن مع إجراء الانتخابات في السنغال، وإحراز النجاح في غينيا - بيساو - على ما آمل ومع تحسن الحالة الهشة في سيراليون، فإن غرب أفريقيا أخذ يصبح مثالا عما نستطيع أن نفعله في أفريقيا. ويجب أن نواصل مراقبتنا للحالة في فترة ما بعد الصراع. لذلك أود أن نتناول هذا الموضوع

مرة أخرى في مجلس الأمن كي يتسنى لنا التأكد مما يجري وألا ندير ظهورنا له اعتقادا منا بأن العمل قد أُنجز.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثلا لبنغلاديش.

أشارك زملائي في تقديم الشكر إلى وكيل الأمين العام كيران برندرغاست على العرض الذي قدمه لنا هذا الصباح. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو.

لقد حدثت بالفعل تطورات إيجابية. فالمرحلة الانتقالية في فترة ما بعد الصراع في غينيا - بيساو، حسبما ينص عليه اتفاق أبوجا، وصلت إلى نهايتها بتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وافتتاح البرلمان التعددي في البلاد.

ونلاحظ مع التشجيع أن حقوق الإنسان فضلا عن الحالة الإنسانية في غينيا - بيساو تتحسن باستمرار. فمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والسيد نانا - سينكام يضطلعان بدور مفيد جدا في هذا الصدد. ونرحب أيضا بالاهتمام الذي يُولى للمسائل المتعلقة بالنساء والأطفال.

وبما أن التحدي الذي تواجهه غينيا - بيساو الآن يتمثل في تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية، فإن دور الأمم المتحدة في ذلك البلد آخذ في التغير أيضا. فالتحول من حفظ السلام إلى بناء السلام تلحظه الولاية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة التي أقرها المجلس بتاريخ ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠. غير أننا نعتقد بأن الوقت ما زال مبكرا جدا للشعور بالرضا عما تحقق. ومثلما يوضح التقرير، فإن الحالة تظل متقلبة. والجيش ما زال محتفظا بموقع بارز. واستمرار التداول بالأسلحة الصغيرة يسبب تفاقم الحالة الأمنية.

وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يظلا حذرين وأن يواصلا تأييد الجهود المبذولة. وعلينا أن نراقب أية تحركات للإطاحة بعملية إضفاء الطابع الديمقراطي المؤسسي على غينيا - بيساو. والدور المؤيد الذي يضطلع به المجلس ضروري حقا في هذا السياق.

وحسبما ذكر الأمين العام في تقريره، تمثل غينيا - بيساو اليوم حالة أسهمت فيها الأمم المتحدة إسهاما هادفا وبتكلفة زهيدة، بفضل التعاون التام من جانب الجهات المحلية الفاعلة والدعم من جانب المجتمع الدولي.

في الختام، تود بنغلاديش أن تهنئ شعب غينيا بيساو على انتقاله الناجح إلى الديمقراطية. كما نود أن نشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها الحالي الرئيس كوناري رئيس مالي، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لدورهم البناء في هذا الصدد.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن، وأعطي الكلمة للسيد برندرغاست لكي يدلي بأي تعليق يود الإدلاء به في هذه المرحلة.

**السيد برندرغاست** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن انتقي خمس نقاط من هذه المناقشة الهامة التي دارت صباح اليوم. تبين لي، أولا، وجود وجهة نظر واسعة الانتشار ترى أن هناك أساسا قويا للأمل في غينيا - بيساو، بغض النظر عن المشاكل الاقتصادية الحالية وغيرها من المشاكل. ثانيا، يوجد أيضا تأييد قوي واسع النطاق لشعب غينيا - بيساو في عملية إرساء الديمقراطية والحكم الصالح الجارية حاليا. ثالثا، يتعين علي القول بأنني أرحب ترحيبا شديدا بما أولاه المتكلمون من تركيز على أهمية توطيد دعائم العملية الديمقراطية وعلى طبيعتها المدنية في الأساس. وكانوا محقين في ذلك التركيز. رابعا، لاحظت - ولم أذكر ذلك في ملاحظاتي التمهيدية - التعليقات التي شددت عن حق على ما تمثله الأسلحة الصغيرة من أخطار بالنسبة للمنطقة، وأبرزت، بالتالي أهمية برنامج استعادة الأسلحة من المحاربين.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أعرب عن مدى ترحيبي بالتشديد على بناء السلام بعد الصراع. فالرقم الذي سمعه المرء هو أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من الصراعات تتحول تدريجيا إلى العنف بعد تسويتها. ويصور هذا الرقم المحزن أهمية ألا نركن إلى الراحة ما أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام رسمي. إذ يظل هناك الكثير مما يتعين القيام به، وتظل هناك أحلام وطموحات كثيرة. وأحدها، وهو في اعتقادي وثيق الصلة بغينيا - بيساو، هو مجال تسريح المقاتلين وإدماجهم على الأخص في

المجتمع المدني. وهـــذه العملية تلزم لها موارد؛ وكانت هذه الموارد تُلتمس في الماضي على أساس طوعي في الغالب، وكثيرا ما ظلت مجرد أحلام وطموحات يطويها النسيان. ولذا فإنني أشكر مرة أخرى، شكـرا جزيـــلا أعضاء المجلس الذين أكدوا أنها مهمة مستمرة وأننا بحاجة إلى التركيـز عليها على نحو أكبر في مرحلة بناء السلام بعد الصراع.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وسيعقد مجلس الأمن جلسته التالية لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعماله بعد رفع هذه الجلسة مباشرة.

**رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥**

-----